القيـــــاس و أنواعـــــه

تحدثنا فيما سبق عن جمع المادة وتدوينها، وبذلك تكونت مدونة اللغة العربية، وهو ما عرف بالسماع. وهذه المادة المتنوعة تحتاج إلى طريقة عقلية تنظمها وتبوبها، وتتبع جزئياتها، وتستقرئ كل أحوالها، فيكون تصنيفها المبدئي على أساس التشابه والتباين.

ينطلق النحوي في عمله من العناصر المتشابهة، ويقوم باستقرائها ليستنتج نتائج عامة، وهذه مرحلة القواعد، ثم يعمل على تعميم ما تم استنتاجه وتطبيقها على كل النصوص المعتمدة، وكذلك على النصوص الممكنة، وبهذه الكيفية يحصل تجاوز « السماع » والخروج عن إطاره الكمي إلى مجاله الكيفي.

فليس المقصود من هذه العملية أن تطبق القاعدة التي نستنتجها من السماع على النصوص المسموعة نفسها. ولكن نطبق تلك الأحكام المجردة على مثيلاتها من المواد التي يمكن إنشاؤها في اللغة المدروسة. فإذا قلنا مثلا: جاء أحمد ،وذهب محمد ،وخرج علي، فإننا نلاحظ مايأتي:

1. أوجه الشبه فيها. فكل جملة تتكون من كلمتين: فعل متبوع باسم، والفعل في صيغة الماضي، والاسم مرفوع دائما في كل منها.
2. نستنتج ما يتعلق بالأجزاء الثلاثة من حكم، فنصل إلى النتيجة: كل فعل من أفعال الجمل الثلاث اقتضى اسما مرفوعا.وهذه بداية تقعيد القواعد.
3. عملية تعميم هذه القاعدة، وجعلها صالحة للنصوص الشبيهة المنجزة والتي يمكن أن تنجز، ونقول: كل فعل يقتضي اسما مرفوعا.

وعملية التعميم تتم بمرحلتين:

أ-التعميم بالاعتماد على ما هو ملاحظ في النص.

ب- التعميم بالاعتماد على ما يمكن أن يكون شبيها بهذا النص.

وقياسا على الجملة السابقة نقول: حضر محمد، فهذا مقيس وليس بمسموع. ولكنه مطابق للكلام المسموع أي يكون الانتقال من المسموع إلى المقيس، ومن الحاصل المنجز فعليا إلى الممكن إنجازه في المستقبل.

أولا- تعريف القياس:

القياس في اللغة مصدر: قاس يقيس بمعنى قدّر، وقارن الشيء بالشيء لمعرفة مقداره بالنسبة إليه. وقاس الحبل قارنه بآلة قيس لمعرفة طوله[1]. وعلى هذا الأساس يقتضي القياس:

1. وجود شيئين على الأقل يكون أحدهما معيارا للآخر أي أصلا وآخر فرعا.
2. المقارنة بين شيئين فلا فائدة لوجودهما إذا لم تحصل مقارنة بينهما للتقريب.
3. وجود شبه بين الشيئين فلا يمكن أن نقارن بين شيئين لا علاقة بينهما. وبهذا المفهوم يكون القياس إجراءً عمليًّا عماده المقارنة لتقدير وجه الشبه الموجود بين شيئين ومعرفة منزلة أحدهما بالنسبة إلى الآخر.

وتعريفه اصطلاحا: مساواة فرع لأصل في علّة حكمه. وسنذكر لاحقًا تعريفات أخرى.

والقياس في تاريخ الفكر الإنساني أنواع:

1-3- قياس المنطق: وهو إحدى الوسائل التي تنظم التفكير بطريقة صورية، وقد عرفه أرسطو في كتابه(المباحثTOPICS) بأنه الاستدلال الذي إذا سلمنا فيه ببعض الأشياء لزم عنها بالضرورة شيء آخر[2]، إنه قول مركب من قضيتين أو أكثر متى سلم لزم عنه لذاته قول آخر. وبطريقة الانتقال من العام إلى الأقل عموما، وطريقته تبدأ من أعلى إلى الأسفل، ومن جانب الأجناس

---

[1] لسان العرب، مادة (قاس)، 3793/5.

[2] محمد عيد، أصول النحو العربي، ص75، ومحمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، ص102.

إلى الأنواع، ومن الأنواع إلى الأفراد، كما يتضح ذلك في المثال: كل إنسان فانٍ، سقراط إنسان، سقراط فان[3].

2-3- **قياس الفقه:** هو إلحاق أمر غير منصوص على حكمه بأمر آخر منصوص على حكمه لاشتراكهما في علة الحكم[4] وبه ترد الأحكام الاجتهادية إلى الكتاب والسنّة. وأثر هذا القياس في النحو واضح. وإذا كان القياس في الفقه، كما ذكرنا، فإنه يكون من باب الخضوع لحكم التماثل بين الأمور الذي يوجب التماثل في أحكامها، لأن قضية التساوي في العلة أوجدت التماثل في الحكم، فقد نصّ الشارع الحكيم على حرمة الخمر – وهو عصير العنب- ثم عمم الفقهاء حكمها، عن طريق القياس، على كل شراب مسكر ولو كان غير العنب. كقياس النبيذ على الخمر للعلة الجامعة بينهما، وهي الإسكار، فيكون الحكم حرمة النبيذ كحرمة الخمر.

3-3- **قياس النحو:** نشأ من تصور النحاة لفكرة الأصل والفرع في النحو، وجعلوه منهجا يقابل السماع، وقد فتنوا به، حتى قال الكسائي (رمل):

إنما النَّحـوُ قياسٌ يتبعْ ❁ وبه في كـلّ أمـر ينتفعْ

« وهو في عرف العلماء عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل»[5]

وعرفه ابن الأنباري في موضع سابق من كتابه قائلا:« هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه»[6] وحمل غير المنقول على المنقول معناه قياس الأمثلة على القاعدة، وذلك أن المنقول المطرد يعتمد قاعدة ثم يقاس عليها غيرها.

وقيل: حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع، وقيل: هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع، وقيل اعتبار الشيء بالشيء بجامع. وهذه الحدود كلها متقاربة. ولابد لكل قياس من أربعة أركان: أصل وفرع وعلة وحكم. أو **مقيس عليه ومقيس وعلة وحكم.**

وهكذا انطلق جمهور العلماء مقتنعين بضرورة إجراء القياس على الكلام العربي، ومذهبهم « ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب»[7] فلا أحد يدعي أنه سمع كل فاعل ومفعول، وإنما سمع البعض فقاس عليه غيره، فإذا سمعت قام زيد أجزت ظرف بشر، وكرم خالد.

قال ابن جني:« فإن الأعرابي إذا قويت فصاحته ، وسمت طبيعته تصرف وارتجل ما لم يسبقه أحد قبله به ، فقد حكي عن رؤبة وأبيه أنهما كانا يرتجلان ألفاظا لم يسمعاها، ولا سبقا إليها»[8].

---

3 مجدي وهبة وكامل المهندس، معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب ، مادة (قاس).

4 الإمام محمد أبو زهرة، أصول الفقه، ص204.

5 الإغراب من الجدل الإعراب ولمع الأدلة، ص93.

6 نفسه، ص45.

7 قول المازني وأبي علي الفارسي، الخصائص،357/1، 25/2.

8 الخصائص 25/2.

وكان لابن أبي إسحاق الحضرمي (117 هـ) مواقف مشهورة في تاريخ النحو العربي، اعترض فيها على شعر بعض الذين خرجوا عن القياس، وقد اشتدت الخصومة بينه وبين الفرزدق (راجع ما سبق) ولذلك قال عنه ابن سلام الجمحي(231 ه): « أول

من بعج النحو ومدّ القياس والعلل»[9] وقد وازن بينه وبين أبي عمرو بن العلاء في موضع آخر من كتابه:« إن ابن أبي إسحاق كان أشدَّ تجريدا للقياس، وكان أبو عمرو أوسعَ علما بكلام العرب ولغاتها وغريبها»[10].

ومما سبق نستنتج أن النحو كان قبل ابن أبي إسحاق يعتمد السماع في مجمل قضاياه، وكان مستغلقا فبعجه، وفتح فيه باب القياس. وهو البحث عن اطراد الظاهرة النحوية، فيكون أبو عمرو أقدرَ على معرفة أجزاء المسموع من كلام العرب، ويكون ابن أبي إسحاق أقدر على البحث في أطراد القوانين النحوية،ولعلَّ عبدَ الله بن أبي إسحاق الحضرمي متأثرٌ بأستاذه نصر بن عاصم، كما أن عيسى الثقفي قد تأثر به- وهو أستاذه- وسار على نهجه، ونسب إليه وضع كتابين في النحو: هما الإكمال والجامع.

فتن النحاة بالقياس وتمسكوا به أشد التمسك، فيقول ابن جني: مسألة واحدة من القياس أنبل وأنبه من كتاب لغة عند عيون الناس، وقال أستاذه أبو علي الفارسي(377 ه): أخطئ في خمسين مسألة في اللغة، ولا أخطئ في واحدة من القياس[11].

وكذلك اهتم به المتأخرون من النحاة وعلماء الأصول، ورأوا أن لا نحو من دون القياس. وفي هذا الصدد يقول ابن الأنباري:« اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق، لأن النحو كله قياس»[12] ويبدو أن القياس النحوي يتسع لمفهومين:

2-1- حمل غير المنقول على المنقول[13].

2-2- تقدير الفرع بحكم الأصل[14].

فالأول إجراء المستحدث مجرى ما سمع من كلام العرب، فهو ضرب من التطور والتعميم، والثاني في البحث عن مجالات التعليل بين الأصول والفروع. وهما متقاربان إلى حد ما، ولكنهما يختلفان بحسب الحالات التي يستعملان فيها. ويمكن أن يبوبا كالآتي: قياس يفضي إلى التعميم، وقياس يفضي إلى التعليل.

أ- **قياس التعميم:** يقوم على مبدأ المقارنة بالتبويب على أساس الجمع بين المتشابهات. ولهذا النوع من القياس ثلاث مراحل:

المقارنة والتبويب و التعميم.

---

9 طبقات الشعراء، ص14 ومنى إلياس، القياس في النحو، ص10.

10 نفسه،ص14.

11 محمد عيد، أصول النحو العربي، ص77.

12 الإغراب في جدل الإعراب، ص95.

13 الاقتراح، ص37.

14 الإغراب في جدل الإعراب، ص93.

والتعميم أهم مرحلة من مراحله، لأنه ثمرة منهج القياس ونتيجته.

هذا الضرب من القياس ضروري لجميع الظواهر اللغوية، من أصوات وصيغ وتراكيب، ولعل أشدها ضرورة ما يتعلق بالمسائل النحوية (التركيبية) لأنها أكثر دقة وتشعبا.

يقوم اللّغوي باستقراء النصوص المحدودة، فيصنفها، ويبوبها، ويستنتج منها قوانين اللّغة في الأصوات والأوزان والصيغ والتراكيب، ومظاهر التقديم والتأخير، والحذف والزيادة، وبذلك نتمكن من معرفة ما هو واجب فيها، وما هو جائز، وما هو ممتنع. فهذه هي القواعد الكلية التي تنظم الكلام، وهذا الضرب من القياس كان له شأن عظيم عند العرب، فليس هو في الحقيقة سوى مظهر منهجي يستخدم في علوم الملاحظة التي تقوم على الاستقراء والاستنتاج، إذ لا يمكن حصر جميع المعطيات في قواعد محدودة.

ولقد اتهم بعض المعاصرين علماء الأصول بالتمحُّل في تعليل مسائل النحو، إن كان لهذا الموقف بعض الوجاهة فليس في قياس التعميم. إذ كيف ينكره العلماء؟ وهو منهج يؤخذ به في الدراسات اللغوية المعاصرة. والمنهج التوليدي التحويلي قياس في الأساس، فاللغة محدودة في أصواتها وصيغها، ولكن غير متناهية في تراكيبها، ومن هنا جاء مفهوم التوليد. وطريقة التوليد هي القياس.

والمحصلة أن لقياس التعميم دورين هامين:

2-1- دوراً يتمثل في كونه وسيلة نحوية ضرورية لأصل اللغة واستخراج قواعدها.

2-2- دوراً يتمثل في كونه وسيلة للاستغلال. ومن هذا النوع يستطيع المتكلم أن يستعمل مالا يوجد في النص المنقول (السماع) تلك الصورة المجردة التي خضع لها النص غير المنقول. فهو بناء جديد على نمط ما بني عليه القديم.

إنّ قياس التعميم أداة وصف، وفي الوقت ذاته أداة تعميم، فهو وصف لمادة لغوية محدودة، وتعميم للمبادئ التي تقوم عليها. إنه وسيلة خلق وتوليد... ولم يحصر العرب القياس في هذا المجال اللغوي البحت، بل وسعوا نظامه وأخضعوه لشروط متعددة وصارمة جعلته يتجه اتجاهات غير لغوية، وذلك نتيجة للتأثر بالمنطق ابتداء من القرن الثالث للهجرة عندما أصبح النحو ميدان تنافس، ومجال مناظرات، ومحل مماحكات، فصارت تلك المناظرات العلمية رياضة ذهنية يتبارى فيها العلماء بقوة الجدل وشدة البناء المنطقي، وليس بقوة الحجة، وشدة البناء اللغوي. ومن هنا صارت الغلبة في كثير من المواقف لغير الدليل اللغوي بل للجدل المنطقي.

أخذ النحاة من المنطق أدواته، وصار منهجهم المنطقي غاية عندهم. وكان مما ساعد على انتشار المبادئ المنطقية بين اللغويّين ذلك النزوع العلمي الذي نشأ بين البصريين والكوفيين حيث تغلغل القياس في فكرهم، فانبرى كل فريق يبحث عن الوسيلة المثلى للتغلب على الفريق الآخر بأية حجة، ولو كانت غير لغوية، فيحاول ما استطاع البرهنة على ضعف موقف خصومه، ويجد في البحث على أدنى دليل، ولو كان مصنوعا، ليدحض به حجة الطرف الآخر. وفي غمرة هذه المنافسة والملاحظة يلجأ كلا الفريقين إلى استعمال النوع الأول من القياس، ويعممه على كل النصوص، ولكنه يصبح غير كاف إذا اشتد النقاش، واحتدم الحوار، وتعارضت الأدلة، فيكون من الضروري اللجوء إلى النوع الثاني: